5 سنوات على «اعتقالات سبتمبر»: ابن سلمان «يتوحّش»

حسين إبراهيم

في مثل هذه الأيّام، قبل خمس سنوات، أَطلق وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، الصاعد في ذلك الحين حديثا ً إلى ولاية العهد، حملة َ اعتقالات ضدّ المعارضين، من الدعاة، والناشطين من الرجال والنساء. حملة ُ اتّضح لاحقا ً أنها عمليّة منظّمة ومدعومة أميركيّا ً لإزالة كل العقبات أمام طريق

تُحيي المعارضة السعودية، هذه الأيام، ذكرى ما سُمَّي «اعتقالات سبتمبر» التي حدثت في عام 2017، بعد أشهر قليلة على تولَّي محمد بن سلمان منصب وليَّ العهد، بحسب أحد الوسوم الكثيرة التي تتصدَّر التداول عبر «تويتر» في المملكة حالياً. ومنذ ذلك الحين، تَكدَّس المعتقلون في سجون المملكة، بحيث لم يَعُد من الممكن إحصاؤهم، وغُلَّ ِظت الأحكام ضدَّهم، بما يجعل النظام السعودي واحداً من الأنظمة الديكتاتورية التي صارت نادرة الوجود في زمننا الحاضر.

وبعدما استطاع ابن سلمان في نزاعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن، إرغام الأخير على السكوت عمّا يجري في المملكة من انتهاكات، وإنهاء عمليّة الابتزاز التي استخدّم فيها الطرف الأميركي الملفّ الحقوقي لتحقيق أهداف تتعلّق بنظرة الديموقراطيين إلى توسيع الهيمنة الأميركية، وتجديد شبابها، ازدادت حملة النظام الجديد في المملكة على المعارضين ضراوة ً، وهؤلاء يشملون عشرات المعتقلين من أبناء أُسرة الح ُكم كانوا يملكون نفوذا ً كبيرا ً قبل التغيير. فعادت الأحكام الجائرة لتطاول الناشطين؛ ولعلّ أحد أكثر الأمثلة قسوة ً، ما حصل مع نورة القحطاني، وهي أمّ ٌ لخمسة أطفال، ح ُكم عليها بالسجن 45 عاما ً بتهمة كتابة تغريدات على «تويتر» ت ُمثّ لِ «إساءة ً إلى سمعة الملك ووليّ العهد»، كما أُدينت بحيازة كتاب محظور، كتبه الداعية سلمان العودة.

ثمّة نمط واضح للأحكام في السعودية، بدأ يظهر بعدما «طهّر» ابن سلمان القضاء من القضاة الذين لا يَص لِلهُ ون معاييره في التشدُّد، حتى إن° كانوا من الموالين له، وأ َحكم سيطرته خصوصا ً على محاكم الاستئناف التي تشير وتيرة أحكامها، إلى قسوة غير معهودة لا في السعودية، قبل الحكم الحالي، ولا في خارجها. ولوحظ في حالات متعدد دة أن الأحكام التي تصل إلى الاستئناف بعشر سنوات سجنا ً، تخرج منها بثلاثين عاما ً. ففي الأسبوع الماضي، بحسب ما ذكرت حسابات حقوقيّة سعودية على وسائل التواصل، رفع القضاء السعودي، الح ُكم بسجن الشيخ ناصر العمر الذي كان أمينا ً عاما ً لـ«رابطة علماء المسلمين»، من عشر، إلى ثلاثين سنة.

«اعتقالات سبتمبر» كانت قد بدأت بـ21 شخصاءً، غالبيتهم من رجال الدين البارزين، ومن بينهم سلمان العودة، وعوض القرني، وعلي العمري. وهؤلاء محتجزون، منذ ذلك الوقت، من دون محاكمة، ما يثير مخاوف المعارضين من أن النظام ينتظر فرصة مناسيبة لإصدار أحكام بالإعدام في حقهم. تلك البداية، سعت إلى تحقيق مجموعة أهداف من ضمنها إنهاء أي تهديد «إخواني» محتمل للح ُكم الجديد، ولا سيما أن العودة متهم بالقرب من الجماعة، وجاء اعتقاله على خلفية دعوته إلى التصالح مع قطر التي فرضت المملكة والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة ضدها، لرعايتها الحركة الإخوانية في أنحاء العالم العربي. لكن ما أظهرته حملة الاعتقالات والإعدامات وعمليات التعذيب، مع مرور السنوات، هو أن الأهداف تتجاوز ذلك

بكثير، بعد أن تحوّل ابن سلمان، في السنة الأخيرة، إلى قمع الحركة الوهابيّة واعتقال الكثير من رموزها، وهو ما يصبّ أيضا ً في التحضير لتغيير طبيعة المجتمع السعودي المحافرِظ، ليتقبّل التموضع الجديد للمملكة، ومن ضمنه التطبيع مع العدو، طوعا ً أو كرها ً.

وتعتقد المعارضة السعودية أن حملة القمع، كانت مدفوعة أميركيًّا ً منذ البداية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ثم ورث بايدن مشروع التطبيع، وإنّما بأبعاد مختلفة تتوافق مع سياسة الإدارات الديموقراطية في الشرق الأوسط والعالم.

ومع ذلك، يـَظهر أن ابن سلمان لا يزال يعيش في زمن ترامب، ويراهن على عودته إلى البيت الأبيض في انتخابات عام 2024. ولذلك، زار صهر ترامب، جاريد كوشنر، بحسب المعارضة السعودية، المملكة سر"اً بعد زيارة بايدن، بطلب من ولي "العهد، لتنسيق حملة الاعتقالات ضد "الدعاة وكل المعارضين الآخرين، حيث يـُعتبر كوشنر عر "اب مشروع التطبيع السعودي - الإسرائيلي. وكشف حساب «العهد الجديد» السعودي المعارض على «تويتر»، عن علاقة سر "ية للأخير بالأحكام الأخيرة التي صدرت ضد " عدد من معتقـَلي الرأي في المملكة، والتي وصلت للإعدام في بعضها، مضيفا أن كوشنر اقترح على ابن سلمان أن يزيد الضغط على الإدارة الأميركية في الملف "الحقوقي السعودي، ما يعني مزيدا " من التضييق والتشديد في العقوبات على المعتقلين، وإعادة فتح ملف "الإعدامات مجد "دا ".

علاقة المصالح المتبادلة مع ابن سلمان، اعترف بها كوشنر نفسه في مذكّراته التي نُشرت أخيراً تحت عنوان «كس°ر التاريخ»، وهي علاقة متعدّدة الأوجه، وتشمل دعما ً ماليا ً سعوديا ً هائلا ً للجمهوريين عبر عائلة ترامب، كما يبيّن ما كشفته الصحافة الأميركية عن استثمار قد°ره مليارا دولار ضخّهما ولي العهد في شركة حديثة النشأة يملكها صهر ترامب، عبر «صندوق الاستثمارات العامة»، خلافا ً لرأي الهيئة الاستشارية للصندوق التي أفتت بخطورة هذا الاستثمار من الناحية المالية. وكوشنر يمثّل حلقة الربط بين ابن سلمان التي كانت وراء وصوله إلى ولاية العهد، وبين مراكز النفوذ في الولايات المتحدة التي تدعمها إسرائيل، نظرا ً إلى العلاقة المتينة التي تربطه باليمين الإسرائيلي الذي أمسك كليّا ً - منذ سنوات طويلة - بالقرار في تل أبيب.

حلقة أخرى مهمّة لدعم نظام ابن سلمان، تتمثّل في بريطانيا، المدمنة على بيع السلاح للنظام، والتغطية على انتهاكاته ضدّ المعارضين. ورئيسة الوزراء الجديدة، ليز تراس، التي كانت وزيرة للخارجية في حكومة بوريس جونسون، فشلت، ردّاً على استجواب عضو في مجلس العموم، في ذ ِكُر حالة واحدة انتقدت خلالها شخصيّاً تلك الانتهاكات. وي ُعتبر وزير خارجيّتها الجديد، جيمس كلافرلي، الذي تعرّض أيضاً لانتقادات على خلفية بي ْع السلاح للرياض، وخف ْض المساعدات لليمن، من الداعمين لابن سلمان.

ولأن هذا الدعم كلّه لم يستطع فيء°ل الكثير لوليّ العهد في نزاعاته الخارجية، بسبب ارتباطها بأطراف أخرى، فخسرها كلّها، واضطر إلى التنازل فيها، من اليمن إلى قطر إلى المحادثات مع إيران، حو ّل حملته الشرسة إلى الداخل السعودي. وي ُخشى من أن ولي ّ العهد، الذي ن ُف ّذ تحت إشرافه 122 حكم إعدام منذ بداية عام 2022، يستعد ّ لحفلة إعدامات جديدة بحق " 34 شخصا ً يواجهون تهما ً يعاق َب عليها بالقتل تعزيرا ً، وهم حاليا ً في مراحل مختلفة من التقاضي أمام القضاء السعودي، بحسب «المنظ ّمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان». وبعض هؤلاء صادقت «المحكمة العليا» على أحكام الإعدام بحق هم، وصارت جاهزة للتنفيذ، كما في حال البحراني ّ ين جعفر سلطان وصادق ثامر، المت هم ين بالتخطيط لتفجير جسر الملك فهد بين السعودية والبحرين. ولكن، على رغم اشتداد حملة القمع، ورب ما بسببها، تشهد المعارضة السعودية ات ساعا ً ورسوخا ً، ي شعران كثيرا ً من المعارضين بأن لا مجال للعودة عن هذا الطريق، ولا فرصة لأي مساومة، ما يجعل الم ُضي " في النزاع ضد الن سلمان خيارا ً وحيدا ً أمامهم.